J. Product. & Dev., 26(2):273-292(2021)

اتجاه هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الكويتي

فيصل فهيد الهاجرى - إبراهيم يوسف إسماعيل - فكرى سعد الدسوقي
قسم الإقتصاد والإرشاد الزراعى، كلية التكنولوجيا والتنمية، جامعة الزقازيق، مصر

ملخص البحث

يوضح البحث هيكل التجارة الخارجية الذى يغلب عليه صادرات النفط وبنسبة نحو 92% من إجمالي الصادرات، والصادرات غير النفطية نحو 8% خلال فترة الدراسة وتبين أن دراسة الأرقام القياسية اتجاه الزيادة فى قيمة الواردات أكبر من الصادرات وأن عجز الميزان يتجه إلى الزيادة وأن اتجاه صادرات النفط غير مستقرة ومتقلبة وأن درجة المشاركة تتراجع، واتجاه معدل التبعية يزيد واتجاه معدل التغطية يتراجع وأن درجة الانكشاف للاقتصاد تتجه إلى التراجع.

أيضاً تبين اتجاه الميل المتوسط للصادرات يتراجع وأن الميل المتوسط للواردات يتجه إلى الزيادة وأن اتجاه جملة التجارة إلى الناتج المحلي متقلبة بسبب تقلب النفط .

التوصية: من نتائج البحث نوصى بان على حكومة دولة الكويت زيادة حركة التجارة الداخلية والخارجية للإقتصاد الكويتى وكذلك العمل على زيادة الصادرات والواردات.

الكلمات الافتتاحية: اتجاه هيكل التجارة الخارجية - الاقتصاد الكويتي

مقدمة البحث:

تساهم التجارة الخارجية في نمو الدخل والناتج المحلي ومن ثم الاقتصاد القومي للدولة ولذا فإن التجارة الخارجية أحد عناصر نمو الاقتصاد القومي وتقدمه ويمكن

معرفة درجة اتجاه هذا النمو من خلال قياس تطور التجارة الخارجية ونسبة هذا التطور إلى الدخل القومي خلال تلك الفترة المدروسة ويتضح ذلك من خلال نسبة قيمة التجارة الخارجية الكلية ومكوناتها المختلفة إلى الدخل القومي وحسب تطور تلك النسب وحجم النسبة يكون كفاءة التجارة الخارجية مقومة بالنسبة للاقتصاد القومي.

مشكلة البحث:

تراجع الصادرات وزيادة الواردات وكذلك اتجاه جملة التجارة إلى الناتج المحلي متقلبة بسبب تقلب النفط لدولة الكويت.

أهداف البحث:

1- زيادة الصادرات وقلة الواردات لدولة الكويت.

2-زيادة حركة التجارة الداخلية والخارجية لدولة الكويت.

نتائج البحث:

تتكون التجارة الخارجية لدولة الكويت من الصادرات والواردات ويشمل هيكل الصادرات صادرات النفط بالإضافة إلى صادرات أخرى غير النفطية، حيث يمثل النفط غالبية هيكل الصادرات حيث نحو 90% من الصادرات الكويتية، وباقي الصادرات بعضها سلع زراعية وأخرى صناعية وغيرها بنسبة لا تزيد عن 8-9% من هيكل وقيمة الصادرات خلال الفترة المدروسة. بينما يتكون هيكل الواردات من سلع استهلاكية وسلع وسيطة وسلع استثمارية وغالبية هذا الهيكل سلع استهلاكية خلال فترة الدراسة.

تطور هيكل الصادرات الكلية لدولة الكويت خلال السنوات 2006-2018:

يوضح الجدول رقم (1) تطور التجارة الخارجية الكويتية خلال السنوات 2006-2018 حيث تطور كلا من الصادرات، والواردات وأجمالي التجارة الكلية والميزان التجاري خلال تلك الفترة حيث يتضح ارتفاع قيمة الصادرات من نحو 55 مليار دولار

جدول رقم (1): هيكل التجارة الخارجية خلال السنوات 2006-2018

السنة	الناتج المحلي (1)	الصادرات الكلية (2)	الواردات الكلية (3)	اجمالي التجارة الخارجية (4)
2006	102	55	20	75
2007	115	63	23	86
2008	147	63	23	86
2009	106	64	25	89
2010	115	66	29	95
2011	154	69	30	99
2012	174	73	35	108
2013	174	97	55	152
2014	163	101	31	132
2015	115	54	31	87
2016	109	46	31	77
2017	120	55	34	**89**
2018	**142**	**72**	**36**	**108**
المتوسط	**134**	**68**	**31**	**99**

المصدر: جمع وحسب من: بيانات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة

عام 2006 إلى نحو 72 مليار دولار عام 2018 بزيادة قدرها 17 مليار دولار وبنسبة زيادة 31% . وبمتوسط سنوي قدره 68 مليار دولار خلال تلك السنة ويتضح أن قيمة الصادرات أخذت في الارتفاع من 55 مليار في عام 2006 لتصل أقصاها 101 مليار دولار في 2014 ثم تراجعت حتى عام 2018.

وبدراسة تطور اتجاه الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة 2006-2018 تبين أنها تأخذ المعادلة التالية:

$\hat{ص}_{هـ}$ = 65.115 + 0.357 $س_{هـ}$

(0.291)

حيث $\hat{ص}$ قيمة الصادرات الكلية

س السنوات

هـ 1، 2 ، 3، ... 13

حيث ر = 0.08 $\bar{ر}^2$ = 0.083 ف = 0.085

حيث تبين أن الصادرات تزيد بمعدل سنوي غير معنوي بلغ نحو 0.357 مليار دولار وهى تمثل نحو 0.5% من المتوسط السنوي خلال تلك الفترة ويلاحظ أن اتجاه الصادرات أخذت في الارتفاع ثم أخذ اتجاه الانخفاض والتراجع إلى تقلب أسعار النفط والإنتاج منه في السوق العالمي تطور هيكل الواردات الكلية خلال السنوات 2006-2018.

يوضح الجدول رقم (1) تطور قيمة الواردات الكلية خلال فترة الدراسة 2006-2018 حيث تبين ارتفاع قيمة الواردات من نحو 20 مليار دولار في عام 2006 إلى 36 مليار عام 2018 وبزيادة قدرها 16 مليار دولار وبنسبة 80% وبمتوسط سنوي قدره 31 مليار خلال تلك الفترة.

يتضح أن اتجاه الواردات في زيادة مستمرة حتى عام 2013 ثم أخذت اتجاه التراجع ثم الزيادة في عامي 2017، 2018.

وبدراسة تطور الاتجاه الزمني العام لتطور الواردات خلال الفترة 2006- 2018 حيث تأخذ العلاقة التالية:

$\hat{ص}_{هـ}$ = 22.115 + 1.280$س_{هـ}$

*(2.3003)

ر = 0.57 ر^{2} = 0.56 ف = 5.3*

حيث $\bar{ص}$ قيمة الواردات السنوية

س السنوات

هـ 1، 2 ، 3، ... 13

حيث يتضح تزايد الواردات بمعدل سنوي معنوي نحو 1.280 مليار دولار يمثل نحو 4.13% من المتوسط السنوي للواردات خلال تلك الفترة.

تطور الميزان التجاري:

يوضح الجدول رقم (1) تطور صافى الميزان التجاري خلال فترة الدراسة 2006-2018 حيث ارتفع صافى القيمة للميزان التجاري من نحو 35 مليار عام 2006 إلى 70 مليار دولار عام 2014 ثن التراجع حتى بلغ أدنى صافى عام 2017 نحو 11 مليار ثم اتجه إلى التزايد في عام 2018 ليصل إلى36 مليار وبمتوسط سنوي قدره 36 مليار.

وبدراسة الاتجاه الزمنى لتطور صافي الميزان التجاري خلال السنوات 2006-2018 تبين أنها تأخذ العلاقة التالية:

$\bar{ص}_{هـ}$= 43.000 - 0.923 س$_{هـ}$

(0.942 -)

ر = 0.27 ر^{2} = 0.01 ف = 0.887

حيث يتضح أن صافى الميزان تزيد السالبية خلال فترة الدراسة بمعدل سنوي غير معنوي قدره 0.923 مليار دولار. وبما يمثل 2.56% من المتوسط السنوي لصافى الميزان.

تطور إجمالي التجارة الخارجية:

يوضح الجدول رقم (1) ارتفاع قيمة التجارة الخارجية من 75 مليار عام 2006 إلى نحو 152 مليار عام 2013 ثم التراجع في إجمالي التجارة إلا أنه اتجه إلى الزيادة في عامي 2017، 2018 وبمتوسط سنوي قدره 99 مليار دولار خلال تلك الفترة وبدراسة معادلة الاتجاه الزمنى العام خلال فترة الدراسة 2006-2018 تبين أنها تأخذ العلاقة التالية:

$$\bar{ص}_{هـ} = 87.231 + 1.637 \text{ س}_{هـ}$$

(1.004)

ر = 0.29 $\quad \bar{ر}^2$ = 0.001 $\quad$ ف = 1.007

حيث $\bar{ص}$ قيمة إجمالي التجارة الدولية في السنة

س السنوات

هـ 1، 2 ، ... 13

حيث يتضح اتجاه إجمالي التجارة الخارجية إلى الزيادة بمعدل سنوي غير معنوي بلغ 1.637 مليار دولار تمثل نحو 1.65% من المتوسط السنوي.

تطور الرقم القياسي للتجارة الخارجية:

يوضح الجدول رقم (2) الرقم القياسي لتطور التجارة الخارجية خلال الفترة2006-2018 حيث توضح أن الصادرات الكلية ترتفع من 100 عام 2006 إلى أقصاه في عام 2014 إلى نحو 184 ثم التراجع إلى 100 عام 2015، 2017 ثم الارتفاع عام 2018 إلى 131 وبمتوسط سنوي 115% خلال فترة الدراسة. وبزيادة سنوية قدرها 15% سنوية خلال فترة الدراسة.

وبدراسة الرقم القياسي لتطور اتجاه الواردات خلال فترة الدراسة 2006-2018 وحيث تبين ازدياد الرقم من 100 عام 2006 إلى نحو 275 عام 2013 ثم التراجع ثم الاتجاه

جدول رقم (2): الرقم قياسي لتطور التجارة الخارجية خلال السنوات 2006-2018

السنة	الصادرات	الواردات	اجمالي التجارة	الميزان	صادرات	
					النفط	غير النفط
2006	100	100	100	100	100	100
2007	115	115	115	115	112	129
2008	115	115	115	115	137	169
2009	116	125	119	111	152	168
2010	120	145	127	106	128	143
2011	125	150	132	111	154	201
2012	133	175	144	109	221	216
2013	176	155	203	120	231	264
2014	184	160	176	200	207	157
2015	100	155	116	66	145	163
2016	84	160	103	43	97	185
2017	100	170	119	60	116	213
2018	**131**	180	**144**	**103**	**152**	**251**
المتوسط	**115**	**155**	**132**	**105**	**150**	**181**

المصدر: جمع وحسب من جدول رقم (1)

إلى الزيادة مرة أخرى حتى عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 155% وبما يعنى زيادة الواردات السنوية بنحو 55% خلال فترة الدراسة.

وبمقارنة الرقم القياسي لكل من الصادرات والواردات تبين زيادة الرقم القياسي للواردات عن الرقم القياسي للصادرات وبمعدل أعلي وبنسبة أعلى وبمتوسط أعلى خلال فترة الدراسة.

ويوضح الرقم القياسي لإجمالي التجارة الخارجية حيث ارتفاع الرقم القياسي لإجمالي التجارة الخارجية من 100 عام 2006 إلى نحو 2003 عام 2013 ثم تراجع الرقم القياسي واتجه إلى الارتفاع عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 132 وهو يمثل نسبة زيادة سنوية قدره 32% خلال فترة الدراسة. وتبين أن هذه النسبة هي تميل إلى ناحية واتجاه الرقم القياسي للواردات.

ويوضح الجدول الرقم القياسي لصافى الميزان التجاري خلال الفترة 2006-2018 حيث يتضح أن الرقم القياسي لصافى الميزان ارتفع من 100 عام 2006 إلى نحو 200 عام 2014 ثم اتجه الرقم القياسي للتراجع ويتضح أن أعوام 2015، 2016، 2017 انخفض الرقم القياسي عن 100 من نحو 40 – 60% مما يوضح تراجع صافى العائد وبشكل كبير.

دور التجارة الخارجية في الناتج المحلي:

يوضح الجدول رقم (3) دور وأهمية التجارة الخارجية ومكوناتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2006-2018 وذلك من خلال مجموعة من المعايير والمقاييس والمؤشرات التي توضح اتجاه التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة ومن أهم تلك المؤشرات التي توضح دور التجارة في الاقتصاد الكويتي وهى:

درجة المشاركة، ومعدل التبعية، ومعدل التغطية، والانكشاف الاقتصادي (درجة الانفتاح).

(1) **درجة المشاركة:** وهو يعبر عن نسبة صافي الميزان التجاري إلى إجمالي التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة.

حيث بلغت درجة المشاركة نحو 46.7% عام 2006 واستمرت عامي 2007، 2008 إلا أنها تراجعت حتى بلغت أدناها في عام 2013 حيث بلغت 14% ثم بلغت أقصاها في عام 2014 حيث بلغت درجة المشاركة 53% ثم تراجعت حتى بلغت أدناها

جدول رقم (3): مؤشرات قياس اتجاه كفاءة التجارة الخارجية لدولة الكويت خلال السنوات 2006-2018

السنة	صافى التجارة (1)	إجمالي التجارة الخارجية (2)	الواردات (3)	الناتج المحلي (4)	درجة مشاركة 1÷2	معدل التبعية 3÷4	معدل التغطية	درجة الانكشاف
2006	35	75	20	102	%47	%20	%275	%74
2007	40	86	23	115	%46.5	%20	%274	%75
2008	40	86	23	147	%46.5	%16	%274	%59
2009	39	89	25	106	%44	%24	%256	%84
2010	37	95	29	115	%39	%25	%228	%83
2011	39	99	30	154	%39	%19	%230	%64
2012	42	108	35	174	%39	%20	%209	%62
2013	70	152	55	174	%46	%32	%176	%88
2014	23	132	31	163	%17	%19	%226	%81
2015	15	87	31	115	%17	%27	%174	%76
2016	11	77	31	109	%14	%28	%148	%70
2017	36	89	34	120	%40	%28	%162	%74
2018	37	108	36	142	%34	%25	%200	%76
المتوسط	**36**	**99**	**31**	**134**	**%36**	**%23**	%219	**%74**

المصدر: جمع وحسب من: بيانات البنك الدولي منظمة الأغذية والزراعة.

في خلال الفترة كلها عام 2017 نحو 12.4% ثم الارتفاع عام 2018 إلى نحو 34% وبمتوسط سنوي قدره 36.4%.

(2) معدل التبعية: وهى تعبر عن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة وهى تدل على مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على الاقتصاد الخارجي في توفير ما يلزمه ممثلة في الواردات ويوضح الجدول رقم (3) عمود (6) معدل التبعية للخارج والارتباط بالاقتصاد الخارجي خلال فترة الدراسة 2006-2018 حيث يوضح العمود

اتجاه ارتفاع معدل التبعية للخارج من نحو 19.6% عام 2006 إلى أقصاه نحو 31.6% في عام 2013 ثم التراجع ثم الاتجاه نحو الزيادة حتى بلغ نحو 28.3%، 28.4% ثم 25.4% في عام 2018 وبمتوسط سنوي 23.3% خلال فترة الدراسة وهو ما يعبر على أن نحو 23.3% من الاقتصاد الكويتي يتبع الاقتصاد الخارجي في مكوناته وارتفاعه وتأثره به خلال فترة الدراسة.

$$\text{معدل التغطية} \quad \frac{\text{الصادرات}}{\text{الواردات}}$$

$$\text{درجة الانكشاف} \quad \frac{\text{التجارة الخارجية}}{\text{الناتج المحلي}}$$

(3)**معدل التغطية :** وهو يعبر عن نسبة قيمة الصادرات على قيمة الواردات خلال فترة الدراسة 2006- 2018 واتجاه تطور هذا المعدل حيث يوضح الجدول رقم (3) عمود (8) معدل التغطية [تغطية الصادرات الكلية للواردات الكلية] ويبلغ معدل التغطية نحو 275% عام 2006 واستمر في اتجاه التراجع باستمرار حتى بلغ 174% عام 2015 ثم ارتفع ليصل أعلى ما يمكن نحو 326% في عام 2014 ثم الاتجاه نحو التراجع مرة أخرى ليصل إلى أدناه نحو 148 في عام 2016 ثم الاتجاه نحو الارتفاع مرة أخرى حتى بلغ 200% عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 225% خلال تلك الفترة وهى تعبر عن أن تطور الصادرات كان أقل من تطور وزيادة الواردات مما جعل معدل التغطية يتراجع من نحو 275% في بداية الدراسة إلى نحو 225% متوسط الفترة بتراجع قدره 50% من النسبة حيث اتجاه قيمة الواردات للزيادة على حساب قيمة الصادرات مما أدى إلى اتجاه معدل التغطية لأن يمثل نحو 1.25 زيادة عن الواردات خلال تلك الفترة.

(4)الانكشاف الاقتصادي (درجة الانفتاح) : وهو مؤشر يقيس اتجاه انفتاح الاقتصاد الكويتي على الاقتصاد العالمي خلال فترة الدراسة من خلال المؤشر والذى يتم فيه نسبة قيمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي.

ويوضح الجدول رقم (3) عمود رقم (7) درجة الانكشاف الاقتصادي أو الانفتاح الاقتصادي على العالم خلال تلك الفترة حيث بلغ 74% عام 2006 ثم أتجه إلى الارتفاع حتى بلغ أقصاه 87.3% في عام 2013 ثم اتجه إلى التراجع مرة حتى بلغ نحو 76.1 عام 2018 وأدنى درجة انفتاح عام 2008 حيث بلغت نحو 58.5% وبمتوسط سنوي لدرجة الانفتاح الاقتصادي خلال فترة الدراسة بلغت نحو 74% وبما يعنى أن نحو 26% فقط هي درجة التحفظ في الاقتصاد، 74% مع العالم الخارجي وهى درجة مرتفعة ونسبة كبيرة تجعل الاقتصاد عرضة لاتجاه التقلبات والتغيرات التي لا تسرى في الاقتصاد الخارجي

اتجاه مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 2006-2018:

يوضح الجدول رقم (4) أهمية التجارة الخارجية ومكوناتها في الناتج المحلي الكويتي خلال الفترة 2006-2018 وهى تتمثل في الميل المتوسـط للتجارة الخارجية ومكوناتها خلال فترة الدراسة إلى الناتج المحلي.

مؤشرات الميل المتوسط: وهو مؤشر يعبر عن اتجاه قيمة مكونات التجارة الكلية [صادرات، واردات، إجمالي التجارة ، التجارة الزراعية، صادرات النفط] إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة.

(1) **الميل المتوسط للصادرات:** وهو يعبر عن قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي واتجاه نسبة وتطور هذا المؤشر خلال الفترة المدروسة ويوضح العمود رقم (1) بالجدول السابق هذا الميل وتطوره واتجاهه حيث بلغ نحو 53.9% عام 2006 واتجه إلى

جدول رقم (4): الميل المتوسط لتجارة الخارجية للفترة 2006-2018

السنة	الصادرات الكلية ÷ الناتج المحلي × 100 (1)	الواردات الكلية ÷ الناتج المحلي × 100 (2)	جملة التجارة الخارجية ÷ الناتج المحلي × 100 (3)	التجارة الزراعية ÷ الناتج المحلي × 100 (4)	الصادرات النفطية ÷ الناتج المحلي × 100 (5)
2006	53.9	19.6	37.5	1.9	44.0
2007	54.8	20.0	74.8	1.8	44.5
2008	52.9	15.6	58.5	1.4	44.7
2009	60.4	23.9	84.0	2.1	64.6
2010	57.4	25.2	82.6	1.8	50.1
2011	44.8	19.2	64.3	1.2	46.9
2012	42.0	20.1	62.1	1.2	58.6
2013	55.7	31.6	87.3	1.2	60.7
2014	62.0	19.0	81.0	1.4	58.1
2015	47.0	27.0	74.0	4.9	54.6
2016	42.2	28.4	70.6	5.2	37.9
2017	45.8	28.3	74.1	4.4	**41.5**
2018	**50.7**	**25.4**	**76.1**	**3.9**	**46.1**
المتوسط	**50.7**	**13.3**	**74.0**	**2.5**	**50.1**

المصدر: جمع وحسب من: جدولين رقم (2) ، (3)

الزايد ثم التراجع ثم الزيادة حتى نهاية الفترة ويرجع هذا التغير والاتجاه إلى التقلب إلى مكونات الصادرات والتي يغلب عليها النفط (نحو 90%) مما يجعلها عرضة للتغيرات الخارجية والأسعار العالمية، وبمتوسط سنوي نحو 50.7% خلال فترة الدراسة.

(2) **الميل المتوسط للواردات:** وهى نسبة الواردات إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة 2006-2018 حيث يوضح العمود رقم (2) اتجاه ارتفاع الميل المتوسط للواردات من نحو 19.6% عام 2006 إلى نحو 31.6% ثم اتجه إلى التراجع ثم الارتفاع مرة أخرى وبمتوسط سنوي قدره نحو 23.3% خلال فترة الدراسة.

(3) **الميل المتوسط للتجارة الخارجية:** وهو يوضح نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي وتطورها خلال فترة الدراسة 2006-2018 واتجاه وشكل التطور حيث يوضح العمود (3) بالجدول اتجاه ارتفاع الميل المتوسط للتجارة الكلية من نحو 37.5% عام 2006 إلى نحو 87% عام 2013 ثم اتجه إلى التراجع ثم الارتفاع وبمتوسط سنوي قدره 74.0% خلال فترة الدراسة.

(4) **الميل المتوسط للتجارة الزراعية:** ويعبر عن نسبة التجارة الزراعية (الصادرات والواردات) منسوبة إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة حيث يوضح العمود (4) بالجدول السابق أن الميل المتوسط للتجارة الزراعية ارتفع من نحو 1.9% عام 2006 إلى نحو 5.2% عام 2016 ثم اتجه إلى الانخفاض عامي 2018/2017 وبمتوسط سنوي قدره 2.5%

(5) **الميل المتوسط لصادرات النفط:** وهو مؤشر عبارة عن قيمة صادرات النفط إلى الناتج المحلي حيث توضح اتجاه صادرات النفط في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، ويوضح العمود رقم (5) بالجدول أن الميل المتوسط لصادرات النفط بلغت نحو 44% عام 2006 اتجهت إلى الارتفاع لتصل إلى نحو 64.6% عام 2009 ثم اتجهت إلى التراجع ثم الزيادة حتى بلغت نحـو 60.7% عام 2012 ثم اتجهت إلى التراجـع لتصل إلى أدنى ميل متوسط لها عام 2016 ثم اتجهت إلى

الارتفاع عامي 2017 ، 2018 لتصل إلى نحو 46.1% وبمتوسط قدره 50.1% خلال فترة الدراسة وبما يعبر عن أن نحو 5% من الناتج المحلي يرجع إلى صادرات النفط وأي اتجاهات أو تغيرات أو تقلبات تحدث بها 50% منها ترجع إلى تأثير صادرات النفط خلال تلك الفترة .

قياس كفاءة التجارة الخارجية

(1) **الصادرات الكلية على الدخل القومي:** يوضح الجدول رقم (5) عمود رقم (1) قيمة الصادرات الكلية إلى الدخل القومي الكويتي خلال فترة الدراسة 2006-2018 حيث يتضح أن تلك النسبة تبلغ نحو 47.8% من الدخل القومي عام 2006 تغيرت واتجهت إلى التراجع ثم التزايد ثم التراجع وهذا التقلب بسبب النفط الذى يخضع للسوق الخارجي وأن غالبية الصادرات [نحو 90-92%] من النفط لذا تتقلب قيمة الصادرات ومن ثم النسبة للدخل القومي وبمتوسط سنوي قدره 46.2% حيث بلغ أدناه عام 2016 نحو 37.3% وأقصاه عام 2014 نحو 56.7%.

(2) **الصادرات الكلية على الدخل القومي:** يوضح الجدول رقم (5) عمود رقم (1) قيمة الواردات الكلية إلى الدخل القومي تمثل نحو 17.4% عام 2006 اتجهت إلى الارتفاع ثم الانخفاض والتقلب حتى بلغت أقصاها فى عام 2013 حيث بلغت 29.4% ثم تراجعت ثم اتجهت إلى الانخفاض حتى بلغت 22% عام 2018 وبمتوسط قدره 21.2% وهى تمثل أقل من 500% من نسبة الصادرات إلى الدخل مما يوضح أن تأثير الصادرات أكثر من ضعف على الدخل القومي خلال غترة الدراسة .

التجارة الكلية على الدخل القومي:

حيث تم قسمة قيمة التجارة الخارجي على الدخل القومي خلال فترة الدراسة 2006-2018 ويوضح الجدول رقم (5) عمود (3) تطور تلك النسبة خلال فترة الدراسة حيث بلغت نحو 65.2% عام 2006 ارتفعت إلى نحو 81.3% عام 2013 ثم تراجعت واتجهت إلى التغير والتقلب لتصل إلى نحو 65.9% عام 2018 وبمتوسط سنوي للفترة بلغ نحو 67.4% وهو يؤكد على مشاركة التجارة الخارجية في الدخل القومي بأكثر من

جدول رقم (5): كفاءة التجارة الخارجية للفترة 2006-2018

السنة	الدخل القومي	الصادرات الكلية ÷ الدخل القومي × 100 (1)	الواردات الكلية ÷ الدخل القومي × 100 (2)	التجارة الكلية ÷ الدخل القومي × 100 (3)	الصادرات النفطي ÷ الدخل القومي × 100 (4)
2006	115	47.8	17.4	65.2	38.9
2007	127	49.6	18.1	67.7	40.5
2008	158	39.9	14.5	54.4	41.7
2009	119	56.6	22.2	78.8	60.7
2010	125	51.2	22.4	73.6	46.4
2011	163	42.3	18.4	60.7	44.3
2012	183	39.9	19.1	59.0	55.7
2013	187	51.9	29.4	81.3	56.4
2014	178	56.7	17.5	74.2	53.0
2015	127	43.3	25.2	68.5	49.1
2016	122	37.3	25.4	63.1	43.7
2017	139	39.6	24.4	64.0	35.8
2018	**164**	**43.9**	**22.0**	**65.9**	**39.8**
المتوسط	**147**	**%46.2**	**%21.2**	**%67.4**	**%46.1**

المصدر: جمع وحسب من: جدولين رقم (2) ، (3)

ثلثي الدخل القومي وهو محصلة تأثير وتكون كلا من الصادرات والواردات. وأن تأثير الصادرات في تكوين النسبة يفوق أكثر من ضعف تأثير الواردات خلال تلك الفترة.

(3) **قيمة صادرات النفط إلى الدخل القومي:** تم حساب قيمة الصادرات نظراً لأن قيمة صادرات النفط تمثل أكثر من 91% من قيمة الصادرات الكلية مما يجعل ضرورة قياس تلك القيمة وتأثيرها على الدخل القومي خلال فترة الدراسة 2006-2018 حيث يوضح الجدول رقم (5) عمود (4) أن قيمة النفط المصدر إلى الدخل القومي تمثل نحو 38.9% عام 2006 ارتفعت واتجهت إلى الزيادة

لتصل إلى أقصاها نحو 60.7% عام 2009 ثم تراجعت لتصل إلى نحو 39.8% عام 2018 وبمتوسط سنوي قدره 46.1% خلال تلك الفترة وهو يعبر عن تأثير الصادرات من النفط تمثل نحو 46.1% من الدخل القومي خلال تلك الفترة. وهو يعنى أن 46% من تقلبات الدخل ترجع إلى صادرات النفط، وأن 46.2% ترجع إلى الواردات وأن 67.4% من الدخل القومي ترجع إلى التجارة الخارجية مما يتطلب معه الاهتمام بالتجارة الخارجية وخفض التقلبات بها لتقليل ذلك على الدخل القومي والحد من تغيره.

تأثير التجارة الخارجية على الناتج المحلي والدخل القومي

ويتضمن قياس تأثير التجارة الخارجية وبمكوناتها المختلفة على كلاً من الناتج المحلي وعلى الدخل القومي خلال فترة الدراسة 2006-2018 من خلال قياس إجمالي التجارة الخارجية، وتأثير الصادرات، تأثير الواردات، وتأثير الميزان التجاري، وتأثير صادرات النفط خلال تلك الفترة.

أثر الصادرات الكلية على الناتج المحلي:

توضح العلاقة التابعة أثر الصادرات الكلية على الناتج المحلي خلال فترة الدراسة 2006 – 2018.

$\bar{ص}_{هـ} = 45.610 + 1.300\ س_{هـ}$

$(4.161)^{*}$

ر = 0.78 $\quad \bar{ر}^2 = 0.58 \quad$ ف = 17.30^{**}

حيث $\bar{ص}$ الناتج المحلى

س الصادرات الكلية

هـ 1، 2 ، ... 13

حيث يتضح أن الصادرات تؤدى ألي زيادة الناتج المحلى بمعدل نحو 1.300 دولار.

أثر الواردات الكلية على الناتج المحلي:

توضح العلاقة التالية دور الواردات في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة 2006-2018:

$\hat{ص}_{هـ}$ = 76.414 + 1.838 $س_{هـ}$

(2.539)*

ر = 0.61 $ر^2$ = 0.31 ف = $17.30^{6.448}$

حيث $\hat{ص}$ الناتج المحلى في السنة

س الواردات الكلية

هـ 1، 2 ، ... 13

حيث يتبين أن الواردات الكلية تأثيرها على الناتج المحلى بمعدل سنوي معنوي متزايد يقدر بنحو 1.838 مليار دولار.

ويتضح أن الواردات الكلية أكثر تأثيراً على الناتج المحلي من الصادرات الكلية خلال فتة الدراسة,

أثر الميزان التجاري على الناتج المحلي:

يوضح ذلك العلاقة التالية خلال الفترة 2006- 2018 حيث:

$\hat{ص}_{هـ}$ = 93.890 + 1.085 $س_{هـ}$

(1.130)*

ر = 0.54 $ر^2$ = 0.23 ف = 4.538*

حيث $\hat{ص}$ الناتج المحلى

س صافى الميزان التجاري

هـ 1، 2 ، ... 13

حيث يتبين أن صافى الميزان التجاري ذو تأثير موجب سنوي معنوي بلغ نحو 1.085 مليار دولار.

وبإدخال الزمن على العلاقة السابقة تصبح المعادلة هي :

$\bar{ص}_{هـ}$= 67..990 + 1.295 $س_{1هـ}$ + 2.602$س_{2هـ}$

(1.542) *(2.595)

ر = 0.65 $\bar{ر}^2$ = 0.31 ف = *3.74

حيث يتضح أن تأثير الزمن أدى إلى زيادة التأثير على الناتج المحلي بمعدل سنوي معنوي .

أثر إجمالي التجارة الخارجية على الناتج المحلي:

يوضح ذلك المعادلة التالية خلال فترة الدراسة 2006- 2018 حيث:

$\bar{ص}_{هـ}$= 83.063 + 0.967 $س_{هـ}$

*(4.513)

ر = 0.81 $\bar{ر}^2$ = 0.62 ف = **20.4

حيث $\bar{ص}$ الناتج المحلى

س إجمالي التجارة الخارجية

هـ 1، 2 ، ... 13

حيث يتضح أن اجمالي التجارة الخارجية تؤدى إلى زيادة الناتج المحلي بمعدل سنوي معنوي 0.967 مليار دولار خلال فترة الدراسة .

التوصيات: من نتائج البحث نوصى بان على حكومة دولة الكويت زيادة حركة التجارة الداخلية والخارجية للإقتصاد الكويتى وكذلك العمل على زيادة الصادرات والواردات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- البنك الدولي، منظمة الأغذية والزراعة، إحصاءات وبيانات المنظمة.

2- حسين محمد صالح (دكتور)، تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية في ج.م.ع، الأساليب الحالية وامكانيات التطوير، معهد التخطيط القومي، 1986.

3- دولة الكويت: وزارة المالية – بيان وزير المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية ومشروع الميزانية للسنة المالية 2015/2014.

4- دولة الكويت، إحصاءات النجارة الخارجية، إدارة الإحصاء–قسم الإحصاء.

5- دولة الكويت، وزارة المالية، بيان وزارة المالية عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية 2014–2015.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

1- Debonneuil michele et Fontagné lionel, "Compétitivité", conseil d' analyse économique", Paris, 2003, p 13.

2- Markusen, J.R., "International Trade: Theory and Evidence, McGraw"-Hill Book Company, New York, 1995.

3- Perkins, D. H. et, al, "Economics of development", 5th edition, chapters, W.W. Norton & Co., 2001.

THE TREND OF FOREIGN TRADE STRUCTURE FOR THE KUWAITI ECONOMY

Faisal F. Al Hajri; I .Y. Ismail and F. S. El Desouki
Department of Agricultural Economics ,Faculty of Technology and Development, Zagazig University, Egypt

ABSTRACT

The study shows that exports and exports are from exports and about 92% of exports and exports from exports and exports to exports and exports.

References and fluctuations, that the degree of participation is declining, the trend of the dependency rate increases, the trend of the coverage rate, and that the rate of unemployment of the economy tends to decline.

Conclusively, f*rom the results of the research, we recommend that the government of the State of Kuwait should increase the internal and external trade movement of the Kuwaiti economy, as well as work to increase exports and imports.*

Key words: Trend Of Foreign Trade Structure , Kuwaiti Economy